

إدارة قناة السويس بعد النائم

سيد القاتم مقام محمود يونس

كانت الشركة القائمة على إدارة مرفق قناة السويس ، بمقتضى امتياز معطى لها فى الماضى من الحكومة المصرية ، هى شركة مساهمة مصرية لها تنظيم فريد فى نوعه .

فهذه الشركة المصرية ، لها مركز ادارى فى باريس ، أى أنها تدير هذا المرفق المصرى ، والموجود فى الاراضى المصرية ، من باريس . ولها مجلس ادارة مكون من اثنين وثلاثين عضوا منهم ١٦ فرنسيا و ٩ من الانجليز و ٥ من المصريين وهولندى واحد وأمريكى واحد - يجتمعون على فترات متباعدة فى باريس .

ولها عدا مجلس الادارة لجنة ادارية مكونة من ثمانية من أعضاء مجلس الادارة . ليس بينهم مصرى واحد .

وغير هؤلاء ، يشرف عليها مدير عام ، ومديرون مساعدون ، وجميعهم فى باريس . وقد ركزت الشركة الادارة هناك ، ولم تترك للاقسام الموجودة فى مصر ، الا نقل المعلومات من القناة الى باريس . كما احتفظت هناك بجميع الاحصاءات والبيانات والمعلومات والوثائق حتى لا تعطى فرصة للمصريين لادارة المرفق ، أو الاستعداد لادارته . ولكن يلوح ان كبار رجال هذه

الشركة كانوا يجهلون جهلا تاما ما أصبحت عليه مصر اليوم -
مصر الثورة - فقد كنا ندرس ونستعد ، حتى اذا ما جاء
الوقت الذى قرر فيه الرئيس جمال عبد الناصر اعادة هذا
المرفق الى مصر وتأميمه بدأنا فوراً فى ادارته ، ولكنها ادارة
تختلف من الناحية الفنية الادارية عما كانت الشركة المتحلة
تقوم به ، اذ أننا نديره طبقاً للاسس الادارية السليمة فى
أنسب مكان لادارته .

ولتوضيح ذلك أذكر انه بمجرد ان اتخذ الرئيس جمال
عبد الناصر خطواته الموقفة ، واستعمل حق مصر المشروع فى
تأميم هذه الشركة المصرية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦
وأصدر قراراً جمهورياً ، يقضى بتشكيل مجلس لادارة هذا
المرفق ، يتشكل من اثنى عشر عضواً ، تركزت فى يديه جميع
أعمال الادارة الفعلية التى كانت تقوم بها باريس .

وقد قررنا منذ اعلان التأميم ان تكون الادارة الفعلية للمرفق
فى موضعها الطبيعى ، وهو مركز النقل للقناة - أى مدينة
الاسماعيلية - وتقوم بالعمل فعلاً فى مكاتب المرفق بهذه
المدينة .

وبهذا أمكننا السيطرة الفعلية السريعة على جميع الاعمال ،
وتمكننا من سرعة البت فى جميع الامور المتعلقة بها ، ويمكننا
الآن اتخاذ القرارات فوراً ، وفى محل العمل نفسه ، بدلاً مما
كان متبعاً من قبل من الاستئذان وانتظار رأى باريس فى كل
صغيرة وكبيرة . فنحن فى الاسماعيلية ، وجميع المعلومات
تحت يدينا ، وجميع الافراد المختصين فى كل الامور معنا فى
منطقة واحدة ، ويمكننا الاشراف على كل شئ بأنفسنا ، مما
يسهل العمل كثيراً ويزيد من كفاءته .

وتنقسم ادارة هذا المرفق الى ثلاث ادارات رئيسية هي :

الاولى ادارة الملاحة التى تشرف على حركة الملاحة فى القناة وتضع قواعدها ، وتنظمها وتراقب تنفيذها . وتتضمن هذه الادارة أربعة أقسام أهمها :

قسم تنظيم ومراقبة الملاحة الذى يدرس تطور حركة الملاحة فى القناة ويضع مشروعات المستقبل التى تكفل استخدام القناة بأكبر درجة ممكنة من الكفاءة ، كما يختص بمراقبة حركة الملاحة الفعلية فى القناة ، وتوقيع تحركات السفن والقوافل فى رسوم بيانية لضبط نقط مرورها وتقابلها وتوقيتاتها .

أما القسم الثانى فهو قسم قياس السفن . ويقوم أفرادہ فى كل من ميناء السويس وبور سعيد بقياس السفن قبيل عبورها لتقدير الرسوم المستحقة عليها .

وأما القسم الثالث فهو قسم الاشارة الذى يقوم بجميع أعمال المواصلات السلوكية واللاسلكية اللازمة للتحكم فى حركة الملاحة بالقناة .

ويتبع هذا القسم مرشدو السفن، وهم الذين يقومون بإرشاد السفن ابتداء من وصولها الى ميناء بور سعيد ثم أثناء عبورها القناة حتى يصلوا بها الى الغاطس خارج ميناء السويس أو بالعكس . وتنفذ هذه العملية على ثلاث مراحل :

الاولى من خارج بوغاز بور سعيد حتى مدخل القناة ، ثم يتولى الارشاد مرشد آخر حتى بحيرة التمساح ، وثالث

يرشدها من بحيرة التمساح الى خارج ميناء السويس • وكان يعمل بالشركة المؤممة ٢٠٤ مرشدين ، أغلبهم من الاجانب • ولا يكفى هذا العدد لارشاد السفن التى تعبر القناة حاليا ، ولذلك بدأت الهيئة فى تعيين جميع الصالحين من المرشدين الذين تتوفر فيهم المؤهلات والخبرة من المصريين والاجانب ، حتى يخف الضغط على المرشدين الذين يعملون حاليا ، وحتى يمكن مقابلة الزيادة المضطردة فى عدد السفن التى تعبر القناة •

تأتى بعد ذلك الادارة الثانية وهى ادارة الاشغال • وهى الادارة الهندسية المكلفة بصيانة القناة ، وجعلها صالحة للملاحة فى جميع الاوقات ، وذلك بتنفيذ المشروعات الهندسية اللازمة لذلك من أعمال جديدة وتحسين وصيانة •

وتتضمن هذه الادارة أقسام التطهير ، والصيانة ، والورش ، والتمنوين ، والمهمات ، ومشروعات التحسين المستمرة • ويمكن حصر هذه التحسينات فى الآتى :

أ - مشروعات تساعد على زيادة عدد السفن المارة بالقناة بحيث تتناسب هذه الزيادة مع الزيادة المضطردة فى عدد السفن الراغبة فى المرور ، والتى يلاحظ ازدياد عددها عاما بعد عام ، وخاصة السفن الناقلة للبترول

ب - مشروعات ترمى الى توسيع القناة بحيث يمكن استخدامها للسفن الكبيرة المحولة ، أى السفن ذات الاتساع العرضى الكبير والفاطس الكبير أيضا •

ج - مشروعات برية ترمى الى ضمان سهولة الاتصال البرى بين المناطق الواقعة شرق وغرب القناة بحيث لا يكون

المرفق ومشروعات تحسينه سببا فى تعطيل حركة
المرور بين سيناء ووادى النيل .

ولا شك ان مشروعات التحسين هذه تشغل بال شركات
الملاحة والرأى العام العالمى على ممر الايام وخاصة فى الظروف
التي نمر بها اليوم .

وقد دأبت الشركة السابقة منذ انشاء القناة على وضع
بعض المشروعات التي ترمى الى تحسين القناة لتساير مطالب
الملاحة بها - مع وضع الناحية المالية نصب عينيه باستمرار
بحيث لا تقوم بصر أى مبالغ فى اتجاه التحسين الا القليل
الذى يمكن ان يرضى الملاحة بقدر محدود جدا، دون اثاره شركات
الملاحة ، وقد اتصفت هذه البرامج جميعها بصفة واحدة، وهى
تقديم صالح الشركة على صالح العميل (وهو فى حالتنا هذه
شركات الملاحة العالمية) مع اهمال صالح صاحب المرفق
المغتصب الذى سيتولى أموره ، فى وقت معين اهمالا تاما، بل
والعمل على توريطة فى مشاكل لا نهاية لها عند بدء انتقال
ادارته من يد المغتصب الى يد صاحب المرفق وهو مصر .

أما الادارة الثالثة ، فهى فرع الشئون الادارية وهو المختص
بأعمال المستخدمين والشئون المالية والقضايا والاملاك
والشئون الصحية للمستخدمين والعمال .

وأخيرا أود ان أؤكد لجميع الموظفين والعمال الذين يعملون
فى هذا المرفق ، أنه طبقا لنص قانون التأمين فان جميع
التزامات الشركة المؤممة ، قد انتقلت الى هيئة ادارة قناة
السويس . ومن ضمن هذه الالتزامات التزام الهيئة قبل
موظفيها ، وعلى هذا ، فان جميع الموظفين والعمال من كافة
الجنسيات سيستمرون فى التمتع بجميع الامتيازات والحقوق،

سواء من ناحية المرتبات أو الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها لدى الشركة المؤممة ، ونحن نضمن هذه الحقوق لجميع من يقومون بعملهم بالمرفق ، أما من يتخلف عن أداء عمله ، فستطبق عليه الموانع والقوانين السارية المفعول حاليا .

وأود أن أبين اننى قد اصطحبت معى منذ ٢٦ يوليو الماضى بعض أساتذة الجامعات والاختصاصيين من بعض المصالح الحكومية للبدء فوراً فى دراسة مشروعات تحسين القناة ، حتى تكون صالحة فى جميع الاوقات لمرور السفن من جميع الاحجام ، وقد ابتداء هؤلاء الاختصاصيون عملهم فعلاً ، وسيكون البرنامج المقدم لتحسين القناة ، والذي ستتولاه الهيئة المصرية ، محققاً لجميع الأغراض ، بل اننا نرجو ونأمل ان يكون سابقاً لتطور حركة الملاحة بأذن الله ، فنحن نعمل الآن ليكون المرفق قائماً بعمله على مر الزمن ، غير مقيد بامتياز أو طمع فى الارباح .